

الدور الألماني في دعم الاقتصاد المصري

كلمة مقدمة من

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة

الى مؤتمر

آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا

في ظل اتفاقية المشاركة الأوروبية

الذي تنظمه

الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة

القاهرة في ١٨/٥/٢٠٠٤

شكر وتقدير للمؤتمر والحاضرين :

إن ما تشهده القارة الأوروبية في الوقت الراهن من تحولات جذرية ناجمة في الأساس عن بلوغ درجات التكامل فيما بين دولها لم تشهدها أي منطقة أخرى في العالم لاسيما بعد توسع الاتحاد الأوروبي وضمه لعشر دول جديدة ليصبح عدد أعضائه ٢٥ دولة .

تلك المتغيرات والتوسعات لا تخلق مشاكل بقدر ما تخلق مجموعة من التحديات والفرص في مجال القدرة التنافسية للاقتصاد المصري - خاصة أن أوروبا هي الشريك التجاري الأول لمصر وأكثر من ٤٠ % من تجارتها الخارجية تدور في فلك الاتحاد الأوروبي - فمن المتوقع أن تعمل الآليات الجديدة الخاصة لسياسة الجوار الأوروبي علي انتقال الأفراد والسلع ورأس المال بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط كما ستعمل علي تعميق التنوع الثقافي بين الدول اليورو متوسطة والاتحاد الأوروبي ، وسوف ينعكس ذلك بمزيد من التنسيق علي برامج التعاون المشترك من بينها برنامج التعاون المالي والفني للاتحاد الأوروبي مع البلدان الأعضاء في اتفاقية البحر المتوسط (MEDA) في الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ : ٢٠٠٦ .

لا شك أن الأفكار والنقاشات الدائرة في المجتمع الصناعي ومجتمعات الأعمال والتجمعات الغير حكومية من ناحية وما تقوم به الحكومة المصرية من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التي تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعي والتجاري تعد مقدمة جيدة لقدرة الصناعة المصرية علي التكيف والتجاوب مع أحكام اتفاقية الشراكة الأوروبية .

والأمر ليس بخاف أن العلاقات بين ألمانيا ومصر ليست وليدة الأمس بل هي ترجع إلى عشرات السنين بل أكثر ، وتحتل مصر المرتبة الثالثة بوصفها من أهم الشركاء التجاريين لدي ألمانيا ، ومن المعروف أن الشاعر الألماني المشهور جوته تأثر بألف ليلة وليلة كما أن من احسن ما كتب عن نهر النيل ما كتبه الكاتب الألماني اميل لودفج .

والتجربة الألمانية أثبتت أن الاقتصاد هو صانع التقدم وإذا صح الاقتصاد صحت السياسة وصح التعليم والتطوير والتدريب ، وكما يرددون أن النجاح هو حركة ديناميكية لا يصح كبجها لذا فإن استثمار النجاح هو نتيجة طبيعية لأى نجاح مقبل .

لذا نري انه دعماً لمنظومة تحديث الصناعة المصرية فإننا نحتاج إلى دعم ألمانى أوروبى يتمثل في :

١ - الآلات والمعدات :

إن توجيه التمويل لاقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى يحقق ما نصبوا إليه من تنشيط لصناعة الآلات والمعدات من ناحية ، وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الأخرى، خاصة وان انتقال الآلات من يد إلى يد عبر مسيرة النمو الصناعى تعتبر مأمونة بصورة اكثر من رأس المال ذاته والذي قد يتعرض لاحتمالات اكثر للتآكل والاضمحلال والتلاشى والإفلاس الا أن الآلات تنتقل رغم ذلك من يد عاملة ليد أخرى عاملة .

لذا فإننا نحتاج إلى آلية لتمويل واقتناء الآلات والمعدات الحديثة وليكن بنظام الإيجار التمويلي المطبق بنجاح في كل أنحاء العالم والذي أصدرت مصر مؤخراً قانوناً ينظم التعامل فيه .
إذ انه من غير المجدى أن نشرع في تدريب العمالة على تشغيل المعدات الحديثة في غياب تلك المعدات ولنذكر أن نقل التكنولوجيا يبدأ باقتناء الآلة الجيدة في إنتاجها والتي تطبق تكنولوجيات راقية وتحافظ على البيئة .

٢ - مجمعات لتوفير الخدمات الصناعية وقطع الغيار والخامات الخاصة :

نحن بحاجة إلى مجمعات لتوفير الخدمات الصناعية وقطع الغيار والخامات الخاصة لحل مشكلة الحصول على الخامات الملائمة سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج مستوفية شروط الجودة ومناسبة السعر لتلبية احتياجات الصناعات المختلفة .

٣ - مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية :

يعتبر تقييم السلع والمنتجات Product Evaluation من الأنشطة الضرورية اللازمة لأي نشاط صناعي لما لذلك من أهمية في تقييم تلك السلع سواء المطروح منها في الأسواق أو تلك التي لازالت قيد مراحل البحوث والتطوير ، وهو الأمر الذي يخدم أيضاً بصورة مباشرة أنشطة حماية المستهلك خاصة في مجال السلع التي تتعلق بالصحة العامة وأمن وأمان المواطن .

لذلك يبرز أهمية إنشاء مركز متخصص في مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى .

ولا يغيب عنا أن نسلط الضوء على الجانب التكميلي لهذا النشاط الخاص بتقييم السلع والمنتجات بإضافة نشاط آخر لا يقل عنه أهمية وهو العمل في مجال الهندسة العكسية (Reversed Engineering) التي تعتبر أحد الروافد الهامة للتطوير الصناعي والتحديث التكنولوجي المنخفض التكلفة إعمالاً للمقولة المعروفة " أننا لا نحتاج لاختراع العجلة إذ أنه يكفيننا أن نطبق استخداماتها " .

٤ - فتح نافذة للتعاون بين الصناعة المصرية والأوروبية ليس فقط في مجال قبول متزايد للمنتجات المصرية التامة الصنع للأسواق الأوروبية وإنما الأكثر أهمية التعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمكونات النصف مصنعه والمدخلات الصناعية التي يمكن أن تدخل كمكونات للصناعات الأوروبية ، إذ أن مبدأ تصدير الخامات الغير متضمن القيمة مضافة لم يعد مطلباً للدول النامية وبدأ يحل محلها تصدير المنتج الكامل المستوفي لمتطلبات الجودة والقدره التنافسية والحد الأدنى لذلك هو تصدير الخامات المصنعة تصنيعاً جزئياً وهو ما يسمى بالمنتجات نصف المصنعة ، ومثال ذلك تصدير الغزل بدلا من القطن الخام ويفضل عليه تصدير المنسوجات ويعلو ذلك الملابس تامة الصنع ، وتشهد الساحه صادرات لسبائك الألومنيوم والتي تحتوي علي قيمة مضافة وإن كانت متواضعة إلا أن الإتجاه لتصدير المسبوكات والمسحوبات في صورة قطاعات من الألومنيوم المصري آخذاً في التزايد .